بارادته ينفي ارادته لايجاد من حيث التعلق التنجيزي
لا الصلاحي ولذلك قال الشيخ وذلك ينفي ارادته
اي وارادته تنجيز شئ ينفي ارادته لضده وليس
المراد باشارة القصد العام ينفي ارادته لان القصد
العام يوجب العموم وارادته تنجز ذلك هو المنافي
فالعموم صلاحا والخصوص تنجزا فتامله فانه جيد
قوله ولهذا لما اعتقد الملحدة من الفلاسفة
الاشارة الى وجوب اقتران العلة بمعلولها ويحتمل
عودها لمنافاة التعليل والطبع الارادة قالوا
بقدم العالم قوله ونفوا لعنهم الله جميع الصفات
يحتمل ارتباطه بما قبله او الاستئناف فاما الاستئناف
فظاهر واما ربطه بما قبله وهو قدم العالم فانما
ينتج عنه نفي صفات التاثير بل نفي جميع الصفات
من جهة ان واجب الوجود عندهم لا يكون الا واحدا
من كل وجه واثبات الصفات عندهم توجب
كثرة وقد نص الفهري على ان قدماء الفلاسفة
النافون لعلم الله عندهم واجب الوجود موجب
والموجب لا يحتاج في تاثيره الى شعوره باثره
كاقتضاء ذات الشمس الاضاءة عند من يعتقد ان
ذاتها علة لذلك لا يحتاج الى شعورها انتهى فنقول
لا يحتاج الى العلم قوله الملحدة من الفلاسفة
يحتمل ان من للبيان فالملحدة هم الفلاسفة وان لم
يكونوا فلاسفة ولذلك قال ابن التلمساني في
شرح المعالم والمعني بفلاسفة الاسلام الذين
حقنوا دماءهم باظهار الاسلام كابن سينا و
الفارابي ونظرائهم من الباطنية الذين لا يصفون
الله بصفة اثباتية ويلبسون باطلاق ان الباري
عالم لورود الكتاب به لكن تاولوه على غير حقيقة

دهم

وهم نافون لعلمه تعالى بالجزئيات لتغيرها فيتغير
العلم بها والواجب لا يتغير ولان الجزئي تنطبع
صورته او مثاله في النفس والصورة مركبة ولا
ينطبع المركب الا في مركب والواجب لذاته غير
مركب ويحتمل التبعيض ويكون من الفلاسفة من
ليس بملحد قوله وذلك كفر اي نفي الصفات
كفر واقوله لم تكفر المعتزلة واختلف فيهم
لاثباتهم المعنوية والا فهم شاركون للفلاسفة
في نفي صفات المعاني وهذه المقالة للفلاسفة
هي احد الثلاث لهم وانكار المعاد الجسماني و
اثبات الروحاني وان النبوة مكتسبة والمراد بالفلاسفة
كل من كان على هذه العقائد الفاسدة متى كان من
قبل الاسلام او بعده قوله التي هي فيه اي
الخاتم فيه اي في الاصبع او الاصبع فيه اي في الخاتم
لاطلاق لفظ فيه على كل ذلك والاصبع تذكر
وتؤنث كما يصح تانيث الخاتم على تاويله بالحلقة
والاصل في المعنى ان الاصبع في الخاتم ويقال الخاتم
في الاصبع كما يقال القلنسوة في الراس وهو مجاز
متعارف وقد قال في الكبرى يستحيل ان يمنع حركة
المفتاح او الخاتم التي في اليد قوله لزم تقدم
الفعل يعني حيث فرضنا هنا تقدم العلة او الطبيعة
الموجب لحدوث الجميع فلم يذكره هنا لما قرر من تقدم
الصانع وفرض حدوثهما في الكبرى نظرا الى ذات
العلة والطبيعة وارادة التقسيم الى حدوثهما
فاحتاج الى ابطاله والكل وجه قوله ولا
يلزم ان يكون ثم مانع لما يلزم عليه من التسلسل
او عدم القديم وهو المانع الحاصل ان العدمي

Copyright © King Saud University